

بيان
وفد دولة الكويت الدائم لدى الامم المتحدة
في
اللجنة الثانية
الدورة الحادية والسبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة

تلقية
الباحثة السياسية/ هبة صباح الناصر الصباح

البند (19): "التنمية المستدامة"

مقر الأمم المتحدة
الثلاثاء، 11 أكتوبر 2016

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس ،،،

يسرني في البداية أن أثني على ما جاء في كافة تقارير الأمين العام للأمم المتحدة الواردة تحت البند رقم (19) المعنى بالتنمية المستدامة والتي ستسهم في تنفيذ جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 على أرض الواقع وستساهم في مواصلة العمل الجاد في إدماج الأبعاد الثلاثية للتنمية المستدامة (الاجتماعية، الاقتصادية، البيئية) على جميع المستويات وضمان عكسها في كافة الخطط الإنمائية الوطنية والإقليمية في إطار تعاوني جديد ومبتكر فيما بين كافة الشركاء الإنمائيين من حكومات ومؤسسات المجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط الأكاديمية.

ويؤكد وفد بلادي على ضرورة استمرار الزخم والحماس الذي صاحب المجتمع الدولي خلال مرحلة المفاوضات لتحديد أهداف التنمية المستدامة، وبعد مرور عام على اعتماد جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 الذي لبي احتياجات وأولويات الدول في إطار أبعاده الثلاث لتوفير حياة كريمة للجميع وضمان المحافظة على الكوكب، والدعم الإنمائي التمويلي الذي أظهرته خطة عمل أديس أبابا لتمويل التنمية بتلمسها الاحتياجات التمويلية لمواكبة المتغيرات الانمائية، فضلاً عن اتفاق باريس لتغيّر المناخ الذي جاء كإستجابة دولية لمواجهة ظاهرة التغيّر المناخي.

فقد أصبح من الضروري أن يتم الانتقال من مرحلة الالتزام بتلك الأحداث الإنمائية الهامة التي تم اعتمادها خلال العام 2015 الى مرحلة التنفيذ الفعلي على أرض الواقع، وأود أن أؤكد على ضرورة العمل سوياً لوضع

أسس وترتيبات تضمن القدرة على مواجهة الظروف والتحديات الصعبة التي تقوض قدرات الدول النامية لا سيما تلك التي تواجه أوضاعاً خاصة من بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها لتحقيق التقدم والرخاء للشعوب من خلال تقاسم الدول الأعضاء مسؤولية بلوغ هذه الأهداف وتعزيز التعاون الدولي خاصة فيما بين الدول المتقدمة والدول النامية بغية تحقيق الشراكة الإنمائية المبتكرة تطبيقاً لمبدأ العمل الجماعي، كما نشدّد على أهمية تأمين حصول الدول النامية على تمويل مستدام تأكيداً على الالتزامات التي تعهد بها المجتمع الدولي، ودعوة الدول المتقدمة للوفاء بالالتزامات الخاصة بالمساعدات الإنمائية.

السيد الرئيس،،،

يؤكد وفد بلادي حرص دولة الكويت على تنفيذ ودعم كافة الخطط الإنمائية لتيسير عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة الـ 17 والعمل على خلق شراكة عالمية جديدة تعزز التعاون بين الأمم المتحدة وجميع الشركاء المعنيين في التنمية من الحكومات والقطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني للتغلب على التحديات الإنمائية الحالية والناشئة، ويأتي ذلك الحرص انسجاماً مع رؤية بلادي بأهمية الشراكة العالمية في المساهمة لمساعدة الدول المتعثرة من بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة بحلول عام 2030.

وتلتزم دولة الكويت بوصفها إحدى الدول المشاركة في صياغة جدول أعمال التنمية المستدامة 2030 في العمل على تطبيق الأهداف الإنمائية المستدامة على المستوى الوطني، فقد حرصت بلادي على ترجمة الخطة العالمية في إطار خطط وطنية إنمائية تركز على ثلاثة اتجاهات أساسية وهي (التنمية البشرية المجتمعية، التنمية الاقتصادية، التنمية البيئية) ونهدف من

خلالها الى معالجة أوجه القصور الإنمائية والحفاظ على المكاسب المحققة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وتتطلع دولة الكويت لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030 نظراً لما تمثله من رؤية لمستقبل أفضل وأكثر استدامة وإنصافاً لكافة دول العالم بما فيها دولة الكويت.

وإن السعي نحو التنمية المستدامة بمختلف أبعادها يتطلب أيضاً توفير الأجواء المناسبة وفي مقدمتها مسألة تغير المناخ كونها أبرز تحديات العصر الحالي ومواجهتها تحتاج الى قرارات جريئة لتخفيف الانبعاثات التي تضر بالبيئة بشكل مستدام ومرن يأخذ بعين الاعتبار بمبدأ المسؤولية المشتركة، لكن متباينة الأعباء على جميع المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، وذلك في إطار اتفاق باريس لتغير المناخ والذي يسعدنا اكتمال شروط دخوله حيز النفاذ في مطلع الشهر القادم.

ويعتبر مسار دولة الكويت الإنمائي مساراً مشرفاً متميزاً، إذ لم تدخر بلادي جهداً في مساعيها الرامية الى تنويع مصادر الطاقة وتحسين كفاءتها، والاهتمام بالطاقة المتجددة والانتقال إلى نظام اقتصادي منخفض الانبعاثات، وذلك إيماناً منا بدورنا الصديق للبيئة والمناخ المحيط بالإنسان لضمان مستقبل أفضل للأجيال القادمة.

ويأتي هذا الاهتمام تنفيذاً وتحقيقاً لرؤية حضرة صاحب السمو أمير البلاد الشيخ/ صباح الأحمد الجابر الصباح، حفظه الله ورعاه، والتي تهدف إلى قيام دولة الكويت بتنويع مصادر الطاقة والتحول إلى المتجددة بما يسهم في توفير ما نسبته 15% من احتياجات دولة الكويت للطاقة من مصادر الطاقة المتجددة بحلول 2030، فضلاً عن قيام دولة الكويت بوضع خارطة

طريق في البدء في توفير الطاقة الشمسية، بالإضافة الى قيام بلادي في تنفيذ عدة مشاريع استراتيجية تعمل على خلق بيئة مناسبة لتعزيز الحلول المتعلقة بمكافحة التصحر والتقليل من آثار تلك الظاهرة.

السيد الرئيس ،،

لا يفوتني أن أشيد بدور منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها العاملة وذلك استناداً لميثاقها الداعي لحفظ السلم والأمن الدوليين ومراعاة مبادئ حقوق الانسان وتنمية شعوب العالم بشكل مستدام، وهنا تكمن أهمية دور الأمم المتحدة الحيادي في تقريب مصالح الشعوب في الوقت الراهن خاصة في ظل التحولات السياسية والاقتصادية التي تحيط بنا لتحقيق التنفيذ الأمثل لآفاق إنمائية جديدة بهدف القضاء على الفقر بحلول عام 2030 ونتطلع لدخول اتفاق باريس لتغير المناخ حيز النفاذ في مطلع الشهر القادم للحد من الآثار السلبية الناجمة عن تغير المناخ، كما نؤكد على أهمية الاستفادة من الدروس المستفادة من الأهداف الإنمائية للألفية وإيجاد الحلول المناسبة للمعوقات التي تقوض القدرات الوطنية من بلوغ الأهداف الإنمائية المستدامة لتحقيق حياة كريمة للجميع وحماية الكوكب.

وشكراً السيد الرئيس.